

مناقشات حول تنفيذ التوصيات المتعلقة بنقل التكنولوجيا
أثناء الدورة الرابعة التي عقدتها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

من 16 إلى 20 نوفمبر 2009

(مقتطف من الوثيقة. CDIP/4/14 Prov.)

131. وذكرت الأمانة أن المشروع الذي كان محل بحث من قبل اللجنة كان متعلق بنقل التكنولوجيا وهو معنون 'الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء حلول'. وجاء المشروع مستوحى من عاملين أساسيين. أحدهما التوصيات 19 و25 و26 و28. والآخر هو روح جدول أعمال التنمية، وكان المشروع موجهة نحو التنمية متميزا بالشفافية ومبنيًا على شركات مع كافة الشركاء المعنيين. كان هناك أربع توصيات صاغت أهداف هذا الاقتراح. أرادت الأمانة أن تقوم بتلخيص تلك التوصيات. كانت أول توصية بغية تسهيل نفاذ البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً إلى المعرفة والتكنولوجيا من أجل تعزيز الإبداع والابتكار. أما التوصية الثانية جاءت لاستكشاف السياسات والمبادرات المتعلقة بالملكية الفكرية واللازمة لتشجيع نقل التكنولوجيا ونشرها لفائدة البلدان النامية وتمكينها من الاستفادة من المرونة القائمة حالياً. وتعلق التوصية الثالثة بتشجيع المؤسسات البحثية والعلمية، وبخاصة في البلدان الصناعية، بغية تعزيز التعاون مع مؤسسات البحث والتطوير في البلدان النامية، وأخيراً من أجل بحث السياسات الداعمة المتعلقة بالملكية الفكرية والتي يتسنى لدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المتقدمة، اعتمادها من أجل تشجيع نقل التكنولوجيا ونشرها في البلدان النامية. وكان الهدف هو، على وجه الخصوص، البحث وزيادة التفاهم والوصول إلى توافق في الآراء بشأن السياسات والمبادرات المحتملة ذات الصلة بالملكية الفكرية الرامية إلى تعزيز نقل التكنولوجيا، لا سيما لصالح البلدان النامية، وكان الهدف الملموس هو وضع قاعدة جامعة جديدة للتعاون في مجال الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، والتي من شأنها أن تُبنى على عناصر واقعية وغير مثيرة للجدل ومقبولة للطرفين كقطعة انطلاق لبناء حلول مشتركة. وكانت الأنشطة الرئيسية المتصورة مقسمة إلى خمس مراحل مختلفة أو إلى خمس مجموعات رئيسية مختلفة من الأنشطة. تتألف المرحلة الأولى من تنظيم منتدى على مستوى رفيع من الخبراء لإجراء مناقشات بشأن كيفية تسهيل نفاذ البلدان النامية للمعرفة والتكنولوجيا. وسيكون كافة الخبراء المدعوين خبراء دوليين من ذوي الشهرة في كافة المناطق، وكان القصد هو الحصول على توصيات بشأن كيفية تحسين نقل التكنولوجيا. أما المرحلة الثانية ستكون عبارة عن سلسلة من الدراسات التي تم اقتراحها في وقت سابق في الوثيقة CDIP/1/3، على سبيل المثال، سوف تشتمل على إجراء دراسات اقتصادية في مجال الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا الدولية، ودراسات فيما يخص السياسات والمبادرات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية القائمة في مختلف البلدان ومجموعة من دراسات الحالة. يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في وثيقة المشروع. ما لم يكن وارداً في المشروع في حد ذاته، ولكن تم اقتراحه في المنتدى مفتوح العضوية الذي نظّمته الويبو في شهر أكتوبر الماضي، وربما كانت فكرة جيدة للغاية، كان تضمين استعراض للكتابات والدراسات القائمة. وكان هذا الاقتراح من قبل المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، وربما يجعل هذا المشروع أكثر اكتمالاً وشمولاً. أما المرحلة الثالثة فستكون إنشاء منتديات إلكترونية للويبو بشأن نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية من أجل إدماج أفكار وآراء كافة الشركاء، حتى يمكن للجميع المشاركة فيها. وسوف توضع الدراسات والتوصيات على شبكة إلكترونية من أجل تعزيز إجراء مناقشة واسعة النطاق فيما يخص المسألة قيد النقاش. وكانت المرحلة الرابعة هي تنظيم خمسة اجتماعات إقليمية للتشاور فيما يخص نقل التكنولوجيا من أجل المضي قدماً بالتوصيات. أما المرحلة الخامسة، وربما أهم جزء من المشروع، هي تعميم التوصيات الصادرة عن اجتماعات التشاور في أنشطة الويبو من أجل تعزيز تلك الأنشطة في مجال نقل التكنولوجيا. وفيما يتعلق باستراتيجية التنفيذ، دون الخوض في التفاصيل، فسوف يكون هناك عدد من دراسات الحالة، ورقة منتديات إلكترونية. وهناك المزيد من المعلومات حول كل جزء من المشروع متاح في الوثيقة. وذكرت الأمانة أيضاً أن المشروع يتضمن مؤشرات التقييم، على سبيل المثال، ستكون وثيقة المشروع متاحة في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ الموافقة على المشروع، وستكون المنتديات الإلكترونية جاهزة للعمل في غضون تسعة أشهر بعد الحصول على الموافقة، وأخيراً،

إدماج التوصيات المعتمدة الناجمة عن المشروع في برامج الويبو. وفيما يتعلق بميزانية المشروع، فقد تم تقديرها بمبلغ 960 000 فرنك سويسري، وقدرت فترة التنفيذ بما يقرب من 27 شهرا. أخيرا، ودت الأمانة أن توضح أن العمل فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا لم يكن جديدا تماما للويبو، وذكرت بعض الأنشطة التي تم الاضطلاع بها بالفعل داخل الويبو. على سبيل المثال، البنية التحتية لإدارة الملكية الفكرية وتحسين المعرفة لدى الدول الأعضاء. وأوضحت الأمانة أن الويبو قد ساهمت في تنمية استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية، وفي تدقيق للملكية الفكرية لتلك الاستراتيجيات الوطنية بناء على أدوات قد تم إعدادها وإتاحتها للعامة. وكان هناك عمل جار أيضا في مجال السياسات المؤسسية للجامعات، والذي شمل دعم الجامعات المهمة بفهم كيفية التعامل مع الملكية الفكرية، وما إذا كان ينبغي أن يكون لديها ملكية فكرية خاصة بها وكيفية التفاوض مع القطاع الخاص في هذا الشأن لتحويل اختراعاتها إلى منتجات قابلة للتسويق. وفي هذا الصدد، سيصدر قريبا دليل خاص بسياسات الجامعة المؤسسية. ففي مجال المعرفة والتنمية، سوف يتم عقد عددا من الندوات، بما في ذلك، ندوات تتعلق بشأن صياغة البراءات لأنه من الضروري للغاية تحسين مهارات صياغة البراءات في العديد من البلدان، سواء كان ذلك فقط لفهم الكيفية التي تعمل بها. كما تم تنظيم ندوات أيضا في مجال ترخيص التكنولوجيا على مختلف المستويات، والتي كانت مطلوبة بشدة، وأيضا حول تقييم الملكية الفكرية. وأضافت الأمانة أن كافة هذه الأنشطة كانت مطلب مقدم من واستجابة لطلبات بعينها من قبل الدول الأعضاء.

132. ورأى وفد مصر أن النهج المتبع في هذا المشروع والتالي سيحتاج أن يكون مختلف بعض الشيء عما تم عمله حتى ذلك الحين لأنها مشروعات تُناقش لأول مرة. وذكر الوفد أن المشروع المتعلق بنقل التكنولوجيا هو واحدا من أهم المشروعات لأنه يمس جوهر جدول أعمال التنمية. فقد تناول المفاهيم والأفكار التي أدت إلى ظهور جدول أعمال الويبو للتنمية. فقد تطرق إلى أفكار غاية في الأهمية التي كانت في صلب الطلبات المقدمة من الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في المنظمة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن اللجنة في حاجة إلى مناقشة مختلفة نوعيا بشأن هذا المشروع، وأشار إلى القواعد الذهبية الثلاث التي تم تحديدها والموافقة عليها في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها الثالثة، ففي المقام الأول، يجب أن يكون أساس بناء المناقشات هي التوصيات في حد ذاتها. وعلى اللجنة، تبعا لذلك، أن تبدأ بالتوصيات، تنظر في أنشطة معينة، تنظر في الروابط بين مختلف الأنشطة الناشئة عن التوصيات، ومن ثم ترى كيف يمكن أن تترجم إلى المشروع. بعد هذا التقديم، أعرب الوفد عن رغبته في أن تعلم الوفود الأخرى أن عددا من الوفود "متشابهة التفكير" قد عكفت على مدى الشهر الماضي على مشاورات بشأن هذا المشروع، وكانوا في طريقهم لوضع اللمسات الأخيرة على الوثيقة لتقديمها إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية التي من شأنها أن توضح أفكار تلك المجموعة من الوفود فيما يخص التوصيات المتعلقة بنقل التكنولوجيا، وضمينا، فيما يخص المشروع نفسه. في تلك المرحلة، أعرب الوفد عن رغبته في إثارة بعض القضايا العامة والشواغل، كخطوة أولية تعكس الوثيقة التي من المؤمل أن يتم تقديمها في وقت قريب. بالنسبة للوفد، كانت النقطة الحاسمة الأولى للنظر، حيث تناولت اللجنة توصيات جدول أعمال التنمية، لا سيما تلك المقترحة في إطار هذا المشروع وكذلك غيرها من التوصيات ذات الصلة، مثل التوصيات 17 و22 و23 و27 و29 و31، هي النظر إلى ما هو المقصود من نقل التكنولوجيا. واعتقد الوفد أن تعريف نقل التكنولوجيا ينبغي أن يتضمن آليات السوق مثل المعاملات التجارية، والتجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والترخيص والبحوث المشتركة والترتيبات التنموية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه ينبغي أيضا تضمين قنوات شرعية غير السوق لنقل التكنولوجيا مثل التقليد من خلال معاينة المنتج والهندسة العكسية وإعادة تجميع البرمجيات ووسيلة التجربة والخطأ. أخيرا، وسيلة ثالثة لنقل التكنولوجيا كانت من خلال تقديم المساعدة من قبل المنظمات الحكومية الدولية، ووكالات المساعدة الإنمائية والمنظمات غير الحكومية. وبالمثل، كانت دراسة المعلومات المتوفرة أيضا وسيلة لنقل التكنولوجيا بما في ذلك الكشف عن البراءات إذا أتيحت معلومات كافية للمهندسين لفهم التكنولوجيا. وبإثارة تلك الوسائل الهامة الثلاثة أو آليات نقل التكنولوجيا، كانت هناك أيضا معايير دولية هامة في هذا الصدد. فيما يخص مسألة نقل التكنولوجيا، ينبغي أن تسترشد اللجنة بمثل هذه المعايير الدولية، وخاصة المادة 7 من اتفاق تريبس، ونصها:

"إن حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية ينبغي أن يساهم في تعزيز الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها تحقيقا للمنفعة المتبادلة بين منتجي ومستخدمي المعارف التكنولوجية وبطريقة تؤدي إلى الرفاهة الاجتماعية والاقتصادي، ولتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات" وبالمثل، كانت المادة 1 ذات صلة مباشرة بالويبو حيث تتعلق باتفاقية الويبو والأمم المتحدة لعام 1974. فيما يلي نص المادة: "تعترف الأمم المتحدة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية (المشار إليها فيما بعد "المنظمة") بوصفها وكالة متخصصة وباعتبارها مسؤولا عن اتخاذ الإجراءات المناسبة وفقا لأدائها الأساسية والمعاهدات والاتفاقيات التي تديرها، من أجل، من بين أمور أخرى، تعزيز النشاط الفكري الخلاق وتسهيل نقل التكنولوجيا ذات الصلة بالملكية الصناعية إلى البلدان النامية بغية تعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". وأوضح الوفد أنه من بين هذين المعيارين، وضعت البلدان النامية، في وقت سابق، ثلاث مجموعات محددة من المسائل التي تحتاج إلى النظر فيها عند تناول نقل التكنولوجيا. إحدى تلك المجموعات هي المعايير الدولية للملكية الفكرية المتعلقة بنقل التكنولوجيا. وفيما يخص تلك المسألة، ثمة حاجة إلى نهج أكثر دينامية لصالح البلدان النامية والبلدان الأقل نموا التي ينبغي أن تدمج، من بين أمور أخرى، السياسات الملائمة فيما يتعلق بمعايير الحماية، مثل شروط تسجيل براءات الاختراع، وفيما يتعلق بفترة حقوق تجاوز فترة زمنية معقولة لتبرير حفز الابتكار والإبداع. وهناك مسائل أخرى مستثناة من الحقوق الاستثنائية، استخدام الأدوات العامة مثل الإفصاح ومتطلبات العمل والترخيص الإلزامي وبرمجيات المصدر المفتوح وغيرها، ونظام حماية ذات صلة بالظروف الوطنية، وأخيرا، الجوانب الإدارية والإجرائية. وأشار الوفد إلى أن هناك مجموعة ثانية من الاقتراحات من قبل البلدان النامية ركزت على السياسات الداعمة المتعلقة بالملكية الفكرية من جانب البلدان الصناعية. بهدف تشجيع نقل التكنولوجيا ونشرها من بين أهداف أخرى ذات صلة، رأى الوفد أنه ينبغي للويبو أن تساهم في مناقشة مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية، كلما كان مناسباً، بشأن مثل هذه المبادرات التي تضطلع بها البلدان النامية وذلك من أجل توفير المساعدة التقنية والمالية بغية تحسين قدرة البلدان على استيعاب التكنولوجيا، المكاسب المالية لشركات نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، تكون في كثير من الأحيان من نفس النوع المتوافر في البلدان المتقدمة لدى الشركات التي تنقل التكنولوجيا على المستوى الوطني إلى المناطق الأقل تقدماً، أو تكون المزايا الضريبية لإجراء البحث والتطوير في الخارج هي نفسها عند القيام به في الداخل. على سبيل المثال، لتلبية شروط المادة 66.2 من اتفاق تريبس، فيجب الأخذ في الاعتبار مسائل مثل الحوافز المالية لتشجيع الشركات على تدريب خريجي العلوم والهندسة والإدارة من البلدان النامية بغرض استخدام معرفتهم لتنمية التكنولوجيا في بلد المنشأ. يمكن استخدام الموارد العامة مثل تلك الناتجة عن مؤسسة العلوم الوطنية أو المعهد الوطني للصحة في الولايات المتحدة م أجل دعم الأبحاث في مجال تطوير التكنولوجيا ونقل احتياجات البلدان النامية. وبالمثل، أشار الوفد إلى أن برامج المنح يمكن أن تُعد لأغراض البحث في مجال التكنولوجيا التي من شأنها أن تكون ذو إنتاجية أكبر من أجل تلبية الاحتياجات ذات الأولوية الاجتماعية للبلدان النامية. ويمكن أن تقدم برامج المنح الدعم للمقترحات التي يشارك فيها فرق بحثية من البلدان النامية بشكل هادف وذلك في إطار شراكة مع المجموعات البحثية في البلدان المانحة. كما يجب تشجيع الجامعات لتشغيل وتدريب الطلاب من الدول النامية في مجال العلوم والتكنولوجيا والإدارة. ومن الممكن أن يكون وضع حوافز لإنشاء برامج درجات التعليم من خلال التعلم عن بعد، أو حتى من خلال المؤسسات الأجنبية ذات فعالية بشكل خاص. وأخيرا، الصناديق الاستثنائية الخاصة من أجل تدريب الكوادر العلمية والتقنية تسهيلا لنقل التكنولوجيات التي تنسم بحساسية فيما يخص حكم السلع العامة ولتشجيع البحوث في البلدان النامية. وذكر الوفد أن هناك عملية ثالثة في غاية الأهمية وهي تدابير داعمة متعددة الأطراف. فيما يتعلق بالمستوى متعدد الأطراف، يمكن النظر في المبادرات التالية: اعتماد التزامات كتلك الواردة في المادة 66.2 من اتفاق تريبس، وتوسيع نطاقها لفائدة جميع البلدان النامية، وإنشاء رسم خاص على التطبيقات من خلال معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT)، بحيث يتم تخصيص العائدات لتعزيز أنشطة البحث والتنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، وإنشاء قناة وسيطة لتقليل مشكلة المعلومات اللاتماتلية خلال المعاملات التجارية الخاصة بين بائعي التكنولوجيا ومشتريها معرفة برامج اكتساب التكنولوجيا الناجمة التي تضطلع بها الحكومات الوطنية وشبه الوطنية. وأوضح الوفد أنه من شأن

ذلك الأمر أن يلعب دورا مفيدا في تشجيع التعاون ومشاركة المعلومات فيما بين حكومات الدول الأعضاء. ومن الممكن أن يشمل مثل هذا البرنامج على سبيل المثال، على معلومات تفصيلية عن السياسات السابقة والشركات الفعالة بين الوكالات والشركات المحلية في الحصول على التكنولوجيات. كما يمكن أن يتضمن أيضا معلومات عن الشروط الواردة، مثل نسب حقوق التأليف وبنود العقد. ويمكن أيضا أن يصف الأدوار الأكثر فعالية لمراقب البحث العامة في الجامعات في تيسير نقل التكنولوجيا. فإذا ما تم جمع ما يكفي من المعلومات من هذا النوع ودراستها، يمكن للويو محاولة لتطوير نموذج لعقد نقل التكنولوجيا الذي يمكن أن يكون بمثابة دليل استرشادي لنقل التكنولوجيا وسوف يمثل المصالح المشروعة لكلا من المشتري والبائع. كانت تلك هي الأفكار الثلاث الأساسية التي أثارها الوفد "متشابهة التفكير" في وقت سابق، واعتقد الوفد أنهم ذهبوا إلى جوهر الأنشطة التي ينبغي لجدول أعمال التنمية النظر فيها فيما يتعلق بمسألة نقل التكنولوجيا والنفاذ إلى المعرفة والتكنولوجيا. وأعرب الوفد عن أمله في تقديم تلك الأمور بشكل مكتوب مع مزيد من التوضيح لبعض النقاط. واعتذر إذا كان قد أخذ الكثير من الوقت، لكنه رأى أن هذه المداخلة العامة كانت هامة، كما أنها كانت نيابة عن عدد من الوفود.

133. وشكر الرئيس وفد مصر، وأشار إلى أن مداخلته لم تكن طويلة حيث أنه من المهم أن يستمع إلى وجهات نظر مختلفة ويتبادل الأفكار. وتساءل الرئيس عما إذا كان النهج أو المناقشات التي دارت هذا الأسبوع قد حققت توقعات الوفد فيما يتعلق بهذا النهج. كانت اللجنة قد اعتمدت نهجا نال الموافقة عليه من قبل الجميع. وكان هناك ما يكفي من المناقشات بشأن الكثير من المشروعات التي تم اعتمادها. فإن مداخلة وفد مصر كانت بمثابة برنامج بأكمله؛ تقريبا جدول أعمال تنمية آخر. وأشار الرئيس إلى أن تلك المداخلة جاءت مفيدة للغاية ومفصلة جدا، ولكن قد تحتاج الوفود إلى بعض الوقت لاستيعاب في ما قد تم مشاركته للتو مع اللجنة. ورأى الرئيس أن ما قد تم اقتراحه لا يستبعد أن تفحص اللجنة الوثيقة قيد النظر. وتبدو الوثيقة مكتملة لما اقترحه وفد مصر، أو من منظور مختلف، يمكن اعتبار أن ما تم اقتراحه من قبل الوفد جاء مكتملا لوثيقة المشروع، حيث لا يستبعد كل منها الآخر. وبناء عليه، اقترح الرئيس أن تقوم اللجنة بدراسة هذه الوثيقة كما وردت، واضعة في اعتبارها أنه قد سبق تقديمها في الدورة الثالثة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، وأشار أيضا إلى أن التوصيات 25 و26، وهلم جرا، قد وردت أيضا في الوثيقة الأولى التي قدمتها الأمانة، الوثيقة CDIP/1/3. ولذلك، فكانت مشروعات قديمة تم طرحها من جديد لأن اللجنة لم يتاح لديها الوقت لدراستها في دورات سابقة. واقترح الرئيس لوفود "البلدان متشابهة التفكير" أن تعود اللجنة إلى تلك المقترحات وتترك الوفود للتفكير في الاقتراح المقدم من وفد مصر. في غضون ذلك، يمكن للجنة النظر في المشروع، وفحصه، ومعرفة ما إذا كان يمكن اعتماده. على أن تؤخذ في الاعتبار، بالطبع، أي مقترحات جديدة قد يتقدم بها وفد بشكل مكتوب.

134. وفي إشارة إلى الوثيقة CDIP/4/7، بشأن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، ذكر وفد إسبانيا أنه كان في اتفاق تام مع البيان الذي أدلى به وفد السويد، نيابة عن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها البالغ عددها 27. ومع ذلك، اعتقد الوفد أن نقل التكنولوجيا هي إحدى الجوانب الرئيسية لجدول أعمال التنمية وعلى هذا النحو، فإنه يعطي أولوية عالية لهذه المسألة. وحث الوفد الأمانة على وضع قائمة تشمل 'أفضل الممارسات' استنادا إلى تجارب مثيرة للاهتمام أو ناجحة في الدول الأعضاء، وذلك لتمكين المناقشات من التركيز على ما يمكن للدول الأعضاء القيام به حقا في هذا المجال. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن مثل هذه القائمة من شأنها تعزيز التعاون بين اللاعبين عامة أو خاصة، ولا سيما لاعبي القطاع الخاص، وخلق سوق مستقر للتعاون بين الشركات. ورأى الوفد أيضا أن مثل هذه القائمة سوف تعمل على ربط التوصيات 25 و26 و28 من جدول أعمال التنمية. وطلب وفد إسبانيا معلومات إضافية فيما يتعلق بتكاليف الموظفين العاملين في المشروع، ومصير المشروع وعدم وجود الاعتمادات المالية المتاحة لعنصر البراءة، ولا سيما الجزء المتعلق بمعلومات البراءات. واختتم الوفد كلمته مشددا على ضرورة الكفاءة والعتور على أفضل نسبة ممكنة بين الاعتمادات المالية المتاحة للمنظمة والتكلفة التقديرية لهذه الأنشطة والنتائج.

135. وأكد وفد الصين على أهمية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، فضلاً عن تأثيرها المباشر على التنمية الاقتصادية والتكنولوجية لهذه البلدان. وأعرب الوفد عن تأييده من حيث المبدأ، لهذا المشروع، وأعرب عن رغبته في المشاركة بفاعلية في كافة الأنشطة ذات الصلة بهذا المشروع.

136. ونيابة عن الجماعة الأوروبية وأعضائها البالغ عددهم 27، أشار وفد السويد إلى التعليق الذي أدلت به دولة عضوه في وقت سابق فيما يتعلق بتزايد أهمية نقل التكنولوجيا في العالم والتحديات التنموية التي تواجهها البلدان. ورحب الوفد بنهج الأمانة العملي الوارد في الوثيقة قيد النظر بشأن كيفية تنفيذ التوصيات 19 و25 و26 و28. وذكر الوفد أن أي خطوة أولية للتنفيذ ينبغي أن تتضمن استكشاف مفصل للقضايا، وبدء حوار مفتوح مع خبراء مطلعين لديهم خبرة في المسائل المطروحة. وأضاف الوفد أنه من المهم إشراك كافة الجهات المعنية، مثل القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية ومختلف القطاعات الحكومية. ويجب أن يتألف أساس مثل هذا الحوار، كما اقترحت الأمانة، من سلسلة من الدراسات. وقدم الوفد سببين لدعم رأيه: أولاً، أن هناك العديد من عناصر نقل التكنولوجيا إما غير مكتشفة، أو أقل استكشافاً، وثانياً، أن المعلومات المتعلقة بكافة الجوانب التي أثرت على قرارات نقل التكنولوجيا تحتاج إلى أن تؤخذ في الاعتبار من أجل تحقيق نتائج ذات مصداقية في الأعمال المستقبلية. وشدد الوفد أيضاً على أن العمل الذي سيضطلع به ينبغي أن يشمل الجوانب المتعلقة بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا في سياق القضايا الناشئة. على وجه الخصوص، قضايا مثل الأمن القانوني أو القضايا التي قد تنجم عندما يتم نقل التكنولوجيات من بلد إلى آخر. واختتم الوفد كلمته قائلاً إنه يرى أنه من الضروري، أن تقوم الدراسات بتسليط الضوء على دور الإنفاذ الفاعل لحقوق الملكية الفكرية في هذا السياق.

137. وقدم وفد سويسرا شكره للرئيس وللأمانة على المشروع المقترح قيد النظر، فضلاً عن المعلومات المتعلقة بالعمل الذي قامت به الـويو في هذا المجال. وذكر الوفد أن موضوع نقل التكنولوجيا هي مسألة بالغة الأهمية في إطار جدول أعمال التنمية. وأعرب عن اعتقاده بأن الأنشطة المقترحة في الوثيقة CDIP/4/7 جاءت في الوقت المناسب وبالهيكل المناسب، ولا سيما، النقاط المتعلقة بعقد منتدى على مستوى الخبراء والدراسات المقترحة. وأعرب الوفد عن ارتياحه لوصف تلك الدراسات واعتقد أن المناقشات من شأنها أن تؤدي إلى نتائج ملموسة للغاية، ونشرها. وشدد وفد سويسرا على أهمية أن تواصل الـويو المساهمة في تلك المجالات في مجال اختصاصها ودون تكرار ما كان يجري عمله في منظمات أخرى. وأعرب عن أمله في أن تساعد مناقشات ودراسات الخبراء الدول الأعضاء في توفير التركيز المناسب للمناقشات في الـويو، ولا سيما أنها متعلقة بقضايا بيئية ملحة يتعين معالجتها. واختتم الوفد كلمته بتوجيه الشكر إلى وفد مصر لأفكارها، وكذلك الأفكار التي أثارها وفود أخرى فيما يخص نقل التكنولوجيا، وذكر أنه يتطلع إلى دراسة مقترحات الوفد المصري بمزيد من التفصيل في المستقبل.

138. وأثنى وفد بلغاريا على الأمانة للوثيقة التي جاءت، في رأي الوفد، عاكسة ليس فقط لما تم مناقشته في وقت سابق ولكن أيضاً لأهداف الدول الأعضاء النهائية المرجوة من إدراج موضوع نقل التكنولوجيا في جدول الأعمال. في حين تأييده للبيان الذي أدلى به وفد السويد، نيابة عن الإتحاد الأوروبي، نبه الوفد إلى أن نقل التكنولوجيا هي مسألة نوقشت بالفعل على مدى السنوات الخمسين الماضية في منتديات متعددة الأطراف في جميع أنحاء العالم وأن البلدان التي نجحت في إعداد خطط ناجحة لنقل التكنولوجيا هي تلك التي تحرت البنية التحتية. وشرح الوفد أنه مثل ميدان التعليم الذي يحتاج إلى مدارس ومعلمين، أو ميدان الرعاية الصحية الذي يحتاج إلى مستشفيات، وأطباء وموظفين، فإن مجال نقل التكنولوجيا يحتاج إلى بنية تحتية مناسبة وملائمة في البلد نفسه. ويحتاج بشكل أكثر تحديداً إلى اعتبارات تقنية وقانونية وتجارية وبيئية. وأضاف أن هناك عدة خطوات مشاركة في نقل التكنولوجيا وأن البلد الراغبة في الحصول على التكنولوجيا غالباً ما تحتاج إلى المساعدة في تحديد التكنولوجيا واختيارها وتطبيقها وتطويرها. وذكر الوفد أن كافة هذه المسائل السالفة الذكر متعلقة بالملكية الفكرية، ودعا إلى ضرورة

تناول عنصر البنية التحتية اللازمة في الدراسات التي سيضطلع بها. وأعرب عن اعتقاده أنه في بلد من البلدان النامية ذات الموارد المحدودة، فإنه سيكون من الصعب بالنسبة للشركات الفردية الوصول إلى الموارد اللازمة لتوكيل محامي براءات الاختراع، متخصص في المعلومات المتعلقة بالبراءات، ومختص تسويق الذي يمكن أن يقوم بتحليل السوق. ولذلك، فإن البنية التحتية تحتاج إلى توفيرها من قبل القطاع العام، أو شكلا من أشكال مصدر القطاعين العام والخاص. في هذا السياق، ذكر الوفد أنه من خلال الدراسات بإمكان الويبو أن تقوم بعمل ممتاز في مجال توفير أفضل الممارسات على المستويات المختلفة للتكنولوجيا، العالي منها والمتوسط والمنخفض من دول مثل الهند، التي من شأنها مساعدة البلدان النامية الأخرى في اختيار وتكييف التكنولوجيات لاحتياجاتها المحلية. واختتم الوفد كلمته بتقديم الدعم فيما يتعلق بالعمل في هذا المجال.

139. وأكد وفد نيجيريا على أهمية مسألة نقل التكنولوجيا في العالم الحديث. وأشار مباشرة إلى الوثيقة محل النقاش، وشدد على ضرورة إجراء دراسات تتناول مسألة تضمين المعرفة، التي تعد أمر أساسي لتأسيس العلوم والتكنولوجيا، فضلا عن البنية التحتية. واختتم الوفد كلمته بالإشادة بوفد مصر لتبادل أفكاره مع اللجنة وكذلك أفكار وفود أخرى.

140. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للمنهجية التي اقترحها وفد مصر، وأشار إلى أنه كان أيضا جزءا من تلك العملية المتعلقة بتقديم تعليقات جوهرية للمشروع المقترح في مجال نقل التكنولوجيا. واعتقد الوفد أن التعليقات المقدمة من وفد مصر تُكون أساسا واضحا للجنة للمضي قدما فيما يتعلق بموضوع نقل التكنولوجيا الذي يعد أمر هام جدا لكثير من البلدان. وأكد أيضا على تعليقات الوفد النيجيري فيما يتعلق بالمنهجية المذكورة أعلاه بأنها الطريق إلى الأمام. واقترح الوفد أيضا استخدام التعليقات المقدمة من وفد مصر كأساس لمزيد من تطوير هذا المشروع الذي اقترحه الأمانة. واختتم الوفد كلمته قائلا أنه سيعود في المستقبل بتعليقات أكثر تفصيلا، وحث على تضمين النقاط التي أثارها وفد مصر، نيابة عن وفود كل من "البلدان متشابهة التفكير"، في اقتراح المشروع باعتبارها الأساس الرئيسي للمضي بهذا المشروع إلى الأمام.

141. وذكر الرئيس أن المبادئ التي ذكرها وفد مصر كانت شيقة للغاية وهامة جدا. وكرر طلبه لوفد مصر على نسخة مكتوبة من البيان الذي أدلى به حتى يتسنى مناقشه الاقتراح. وأضاف الرئيس أن وثيقة الوفد المصري لن تمنع اللجنة من مواصلة العمل على وثيقة المشروع قيد النظر وإحراز التقدم في هذا الشأن. وأعرب عن اعتقاده بأن اللجنة كانت قريبة جدا من التوصل إلى توافق في الآراء حيث لم يكن هناك أية اعتراض على المشروع حتى تلك النقطة، ولذا اقترح دراسة الوثيقة المقدمة من وفد مصر، وتلك من الوفود الأخرى. وأعرب الرئيس عن قلقه من الحاجة لمزيد من الوقت من أجل إجراء تحليل سليم واستيعاب كافة المعلومات والوثائق التي طرحت في ذلك اليوم. ولذلك اقترح أن تواصل اللجنة العمل على المضي قدما بالمشروع قيد النقاش، وأن يُترك الباب مفتوحا للعودة إلى الاقتراح الذي تقدمت به مصر.

142. وقال وفد الجزائر أن الاقتراح الذي تقدم به وفد مصر ليس باقتراح جديد كما أنه ليس جدول أعمال أو برنامج جديد، بل أنه كان بالأحرى مجموعة تكميلية من التعليقات التي من شأنها إنجاز المشروع الذي كانت اللجنة بصدد مراجعته. وأكد الوفد أنه كان في الواقع واحد من تلك "البلدان متشابهة التفكير"، وأنه قد شارك أيضا في صياغة الوثيقة المشار إليها أعلاه. وأعرب الوفد عن شكره للأمانة لإعداد الوثيقة CDIP/4/7، وذكر أنه يود أن يركز بشكل خاص على التوصية 31، المتعلقة بتنفيذ المبادرات، في صيغة الجمع، التي ساهمت في نقل التكنولوجيات لصالح البلدان النامية. في هذا السياق، اقترح الوفد النظر في المشكلة المتعلقة بهجرة الأدمغة من خلال خلق، على سبيل المثال، نظام لإدارة مسائل الملكية الفكرية، والتي سنتألف من باحثين ومهندسين من بلدان الجنوب ليكونوا في خدمة المختبرات ومراكز البحوث في البلدان الصناعية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن مثل هذه الشبكة من شأنها أن تسمح للبلدان النامية الاستفادة من الكفاءات الموجودة بالخارج، وأنه ينبغي أن يؤخذ هذا الأمر في الحسبان على نحو أكبر في المشروع قيد النقاش.

143. ولخص الرئيس أنشطة الجلسة الصباحية فيما يخص النظر في الوثيقة CDIP/4/7 وأشاد بالوفود التي تبادلت وجهات نظرهم بشأن الوثيقة، وكذلك تلك التي أعربت عن دعمها وقامت بإثراء النقاش.

144. وأكد وفد جنوب إفريقيا أن مداخلته السابقة كانت تتعلق بالبيان الذي أدلى به وفد مصر، وأنه سيقوم بتقديم المزيد من التعليقات في مرحلة لاحقة. وأضاف أن البيان الذي أدلى به لم يكن مؤشرا على توافق في الآراء بشأن اعتماد المشروع. وذكر المبادئ الثلاثة التي تم الاتفاق عليها، فيما يتعلق بكيفية بحث المشروعات. وأشار الوفد إلى أن هذه هي المرة الأولى التي كانت تبحث فيها اللجنة المشروع، وعلى هذا النحو، فإن الهدف هو إيجاد طريقة للمضي قدما أو وسيلة لتعزيز هذا المشروع وفقا للتوصيات ذات الصلة. وفي هذا السياق، شدد الوفد على أن التعليقات التي أثارها وفد مصر ينبغي أن تدرج في المشروع. وأوضح الوفد بعد ذلك تعليقاته الأولية وأشار إلى أنه يود أن تكون هناك لغة متسقة مع اللغة المتعلقة بالتوصية 2 في كل مراحل الدراسة. بشكل أكثر تحديدا، ذكر الوفد أن النص، 'لتعزيز نقل التكنولوجيا'، يجب أن يتم قراءته على النحو التالي 'لتعزيز نقل التكنولوجيا ونشرها'. وطلب الوفد أيضا توضيحا بشأن المنتدى الإلكتروني الخاص بالمشروع، وعمّا إذا كان سيؤخذ في الاعتبار التكنولوجيا القائمة التي يمكن أن تكون بالفعل قابلة للنقل إلى البلدان النامية، تبعا للاحتياجات. وأشار الوفد أيضا إلى أنه، عندما أشير إلى نقل التكنولوجيا ونشرها، فإنه يود المزيد من التركيز على احتياجات البلدان النامية، وذلك لتسهيل الاحتياجات القائمة. وفيما يتعلق بمنتدى الخبراء رفيع المستوى، في النقطة الثانية من وصف المشروع، طلب الوفد إيضاحات عن كيفية تقرير العملية، من هم الخبراء، كيف سيتم تحديدهم، وما هو دورهم. وأوضح أن هناك حاجة لإجراء تدفقات وروابط أوضح للدراسات. حول النقطة نفسها، التمس الوفد أيضا إيضاحات بشأن الإشارة إلى المداخلات، واقترح إدراج النص التالي وذلك لتوفير الدعم الجوهري للمناقشات: "من سلسلة من المشاورات مع الدول الأعضاء وخبراء خارجيين، وعبر دراسات".

145. وأخذ وفد البرازيل الكلمة وذكر أنه كان أيضا واحدا من "البلدان متشابهة التفكير" التي أشار إليها وفد مصر في مداخلته. وذكر الوفد أن مصر، نيابة عن البرازيل وعدد من الدول الأخرى قد قدمت عددا من الملاحظات والاقتراحات بروح لإدخال تحسينات على المشروع الذي تم اقتراحه. واعتقد أن هذه الاقتراحات يجب أن يتم إدخالها في عملية تحليل للمشروع، ولا ينبغي أن تُعتبر كعملية تكملية أو موازية لتحليل مسألة نقل التكنولوجيا. وأضاف الوفد أن البرازيل كانت تشارك بنشاط وبصورة بناءة في تنفيذ جدول أعمال التنمية، وأنها تريد أن يتميز جهدها بالفعالية. ورأى الوفد أن المساهمات المقدمة من وفد مصر قد جلبت قيمة للمناقشات. واعتقد أن تلك القيمة كانت أمر ضروري لعملية جدول أعمال التنمية، وأنه ينبغي للجنة أن تكون حذره في عدم إهدار أموال على تنفيذ مشروعات لم يتم مناقشتها بالقدر الكافي، حيث يؤدي ذلك إلى تقويض أو إضعاف عملية تنفيذ جدول الأعمال. ورأى الوفد أن المناقشات التي دارت حول هذا المشروع كانت متسعة، وأشار إلى أن المدير العام قد أشار، في بيانه الافتتاحي، إلى نقل التكنولوجيا باعتبارها مسألة أساسية في جدول أعمال التنمية. ثم أشار إلى البيان الذي أدلى به وفد بلغاريا وأكد على تعقيدات وضع نقل التكنولوجيا على المسار الصحيح والشروط المسبقة، مثل البنية التحتية، والتي كانت ضرورية. واختتم الوفد كلمته قائلًا إنه ليس على استعداد للموافقة تماما أو جزئيا على الوثيقة محل النقاش في الدورة الحالية، إلا أنه قد يكون في وضع يمكنه من القيام بذلك في الدورة التالية. واحتفظ الوفد بالحق في العودة إلى هذه المسألة بمزيد من المساهمات.

146. وشكر الرئيس وفد البرازيل وطمأن الوفود بصفة عامة أن اللجنة لن تمضي في شيء أو تعتمد أي شيء على الإطلاق إلا إذا كان الجميع في اتفاق كامل بشأن هذه المسألة. وأكد أن اللجنة لن تستمر في العمل على هذا الأمر إذا كان هناك شخص واحد معارض وعلى هذا النحو، لن يكون هناك أي تسرع خلال المناقشات، أو توضيحية بالجودة لمجرد تبني المشروع. ثم أوضح الرئيس

أن أسباب وجود اللجنة كان لتمكين الوفود من التعبير عن مختلف المداخلات والآراء بشأن التوصيات. وأكد للوفود أنه بغض النظر عن الوقت الذي سيستغرقه، سوف يتم الاستماع لكافة المساهمات.

147. وأثنى وفد كينيا على الأمانة لإعداد وثيقة ممتازة. وأعتبر الوفد نقل التكنولوجيا عنصرا أساسيا في نفاذ التكنولوجيا إلى تنافسية السوق. وشجع الوفد ودعم المساعي المبذولة لتسهيل وتحقيق هذا النقل الذي من شأنه تحديث وتطوير التكنولوجيات في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وشدد على حقيقة أن كثير من نقل التكنولوجيا التي حدثت في الماضي، قد باءت بالفشل، وأنه من المهم الآن تحديد أسباب هذا الفشل.

148. وقدم وفد باكستان شكره للرئيس على قيادته القيادية لدورة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، وأعرب عن ثقته الكبيرة في استمرار التقدم المحرز في الدورة، واستمرار إيلاء آراء الدول الأعضاء الاعتبار الواجب. فيما يتعلق بالمشروع محل النقاش الخاص بنقل التكنولوجيا، أكد الوفد كلمات الوفود الأخرى، وأن هذه المسألة هي مسألة أساسية وحيوية. وأضاف أن الفئتين باء وجيم من جدول أعمال التنمية ولا سيما، التوصيات 19 و 25 و 26 و 28، قد أبرزت أيضا تلك النقطة. وأضاف قائلاً أن الدلالات الحساسة التي تعلقت بنقل التكنولوجيا لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تمثل عائقاً أمام النفاذ إلى المعرفة. واختتم الوفد بتعريف نفسه كأحد المشاركين في الاقتراح الذي تقدمت به مصر و"البلدان متشابهة التفكير"، وطلب أن يعطى هذا الاقتراح الاعتبار الواجب.

149. وطلب الرئيس مرة أخرى من وفود "البلدان متشابهة التفكير" الإشارة إلى ميعاد تقديم وثيقة مكتوبة تتضمن أفكارهم، من أجل تزويد الوفود الأخرى بفرصة الدراسة والنظر في القضايا.

150. وقدم وفد مصر شكره للرئيس على تقديره الحكيم حيث الحاجة إلى وجود ما يكفي من الوقت المخصص لمناقشة مثل هذا البرنامج الهام. وذكر الوفد أن وفود "البلدان متشابهة التفكير"، سوف يدلون ببياناتهم وأن وفد جنوب أفريقيا كان أول من قام بذلك بعد ظهر ذلك اليوم. وذكر الوفد أيضا القواعد التي تم الاتفاق عليها لمناقشة مشروعات جديدة، وأوضح أن على الوفود أولاً أن تثير شواغلها فيما يتعلق بالتوصيات، وفي مرحلة لاحقة، يتم دمج هذه التعليقات. وأضاف قائلاً أنه بما أن المشروع قيد المناقشة سيتم تفضيله بصورة أكبر بين الدورة الرابعة والخامسة، فسوف يتم تقديم التعليقات المكتوبة من قبل "البلدان متشابهة التفكير" في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك، طمأن وفد مصر الرئيس أن جميع المداخلات التي يتم تقديمها في تلك المرحلة تتعلق بالقضايا المحددة التي أثيرت خلال مناقشات "البلدان متشابهة التفكير"، في مختلف الاجتماعات المنعقدة خلال الشهر السابق.

151. وأيد وفد بوليفيا البيانات التي أدلت بها وفود كل من مصر والبرازيل، وذكر أنه كان أيضاً واحداً من "البلدان متشابهة التفكير"، وشدد على أهمية تكريس الوقت الكافي لمناقشة المشروعات قبل الموافقة عليها. ورأى الوفد أن المشروعات المعتمدة ينبغي أن تبدأ بتحليل الأثر. في هذا الصدد، أعرب الوفد عن رغبته في أن يبدأ مشروع نقل التكنولوجيا مع تحليل لأثر الملكية الفكرية على نقل التكنولوجيا، للتأكد من مدى إعاقة قوانين الملكية الفكرية لنقل التكنولوجيا. وشدد الوفد على ضرورة استكشاف الخيارات المتاحة في إطار نظام الملكية الفكرية نفسها بغية تعزيز نقل التكنولوجيا. واقترح أن تكون الإشارة إلى المرونة الجديدة في وثيقة المشروع سبيلاً لمزيد من الاستكشاف.

152. وعبر وفد نيجيريا عن تقديره للمعلومات التي قدمتها "البلدان متشابهة التفكير"، وأضاف أنه، من خلال مختلف المداخلات، تمكنت اللجنة من الحصول على مزيد من التبصر بشأن الاقتراح. وأشار الوفد إلى أنه بالرغم من أهمية فكرة القيام بتحليل الأثر، قد ينتج مشكلة عن هذا الاقتراح، لأن مثل هذا التحليل يتطلب قدراً كبيراً من الوقت وبالتالي تأخير في

المناقشات الخاصة بالمشروع لفترات طويلة قبل أن يتم اتخاذ أي إجراء. واقترح وفد نيجيريا، في ضوء عدم رفض المقترحات الواردة في وثيقة المشروع حتى هذه المرحلة، فإنه قد يكون أكثر بناءاً التركيز على المقترحات الواردة في وثيقة المشروع القائمة من أجل الحصول على موافقة مبدئية ومن ثم العودة إلى الاقتراحات المقدمة من "البلدان متشابهة التفكير" في وقت لاحق. وذكر الوفد أن اقتراحه يصب في مصلحة تحريك المناقشات حول هذا المشروع إلى الأمام، معتبرا أن هذا المشروع ذو طبيعة طويلة الأجل، فإنه لا يبدو مناسباً انتظار تحليل الأثر والدورة الخامسة قبل الوصول إلى اتفاق.

153. وهنأ وفد بوروندي الرئيس على انتخابه. فيما يتعلق بمشروع نقل التكنولوجيا، أعرب الوفد عن تأييده للاقتراح الذي تقدم به وفد مصر. وأعرب عن اعتقاده بأنه من المهم أن تؤخذ قائمة رغبات الدول الأعضاء بعين الاعتبار أثناء المناقشات، وبخاصة في المجالات الأساسية التي من شأنها تسهيل التنمية في البلدان النامية. وشدد على ضرورة أن تعطي المناقشات أولوية التنمية الاقتصادية والتكنولوجية المتعلقة بنقل التكنولوجيا، فضلا عن العقبات القانونية التي ينطوي عليها.

154. وذكر وفد سري لانكا أن نقل التكنولوجيا هو أحد المجالات الهامة لتنمية الويبو، حيث اتخذ المدير العام المبادرة لإنشاء شعبة التحديات العالمية الجديدة، وشعبة نقل التكنولوجيا الجديدة، والتي تم إلحاقها باللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. ورأى الوفد أنه لا ينبغي أن يتم تحديد تغير المناخ فقط في هذا المشروع، حيث أن هناك قضايا أخرى مهمة مثل الأمن الغذائي والنفوذ إلى الأدوية. فيجب إبراز كافة القضايا التي تم مناقشتها في مؤتمر الملكية الفكرية والتحديات العالمية في تلك المشروع. كما يجب أن تنظر الوفود أيضا في سير المناقشة المتعلقة بتغير المناخ، لا سيما في ضوء إنشاء لجنة تنفيذية جديدة في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، والتي ستنظر في مسألة نقل التكنولوجيا. وسيكون من المهم أن تنظر اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في مثل هذه التطورات عندما تبحث مقترحات المشروعات. وأشار إلى أن التعليقات التي أدلت بها وفد مصر و"البلدان متشابهة التفكير" ينبغي النظر فيها وأن تؤخذ على محمل الجد لأن قلب هذا الاقتراح هو دمج كافة الجوانب الأخرى التي كانت تثار في منتديات أخرى ذات صلة بمناقشة نقل التكنولوجيا في الويبو. وأعرب الوفد عن تأييده للمقترحات المقدمة من وفد مصر وغيرها من "البلدان متشابهة التفكير". وفي الختام، طلب الوفد جدول زمني لنقل التكنولوجيا، حيث أن هناك الكثير من الاجتماعات الجارية في جنيف وكان من الصعب على الوفود والبعثات الدائمة الصغيرة، مثل سري لانكا، أن تتبع كل شيء. ولذلك، اقترح الوفد أن يُعقد الاجتماع القادم للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في وقت لا يكون فيه العديد من الاجتماعات منعقدة في جنيف.

155. وأشار وفد مصر إلى البيان الذي أدلى به وفد آخر، والذي ذكر أن المسائل المتعلقة بنقل التكنولوجيا قد نوقشت في الأمم المتحدة على مدى العقود الماضية. إن موضوع نقل التكنولوجيا موضوع متشعب ولكي نستطيع معالجته والمساهمة فيه بشكل مفيد، من خلال مناقشات ومراجعات، يجب إجراء مثل تلك المراجعات. وأبدي الوفد رغبته في إبداء بعض التعليقات فيما يتعلق بالتوصيات في حد ذاتها، والتي تكمل التعليقات العامة التي أدلى بها في وقت سابق، والتي تساهم في صياغة المشروع المحتمل حيث أن تلك التعليقات ستتضمن إشارات محددة إلى الوثيقة CDIP/4/7. ففي المقام الأول، أعرب الوفد عن اعتقاده بأنه يجب إعادة تسمية المشروع ليكون "مشروع معني بالنفوذ إلى المعرفة والتكنولوجيا". فسيكون ذلك وسيلة لالتقاط جوهر عملية نقل التكنولوجيا. ثانيا، رأى الوفد أن ينصب تركيز المشروع على احتياجات البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية والعقبات التي تعترض تحقيق نقل التكنولوجيا. إن إحدى المساوئ الأساسية لهذا المشروع هو أن هناك حاجة لتعريف واقعي للمشاكل فلا يزال المشروع في حاجة للتوجيه في هذا الصدد. ثالثاً، السيد الرئيس، أعرب عن اعتقاده بأن هناك حاجة إلى التأكيد على أن هذا النهج ينبغي أن يسترشد بالمستويات المختلفة من التنمية، وتجنب الوقوع في فخ حجم واحد يناسب الجميع. فإنه يجب الاعتراف بأن الملكية الفكرية يمكن أن تلعب دوراً داعماً لنقل التكنولوجيا، ولكن يمكن أيضاً، في بعض الحالات، أن تعرقل نقل

التكنولوجيا. ونص المشروع أنه سوف يتم دمج التوصيات الصادرة عن المنتدى الخبراء رفيع المستوى في برنامج الويبو. فمن المهم، بالتالي، أن يكون المنتدى متوازن ويقرر تكوينه الدول الأعضاء. قبل الشروع في مشروعات طموحة على النحو المبين في وثيقة اقتراح المشروع، من المهم بالنسبة للبلدان تحديد تفكيرهم فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا. ربما يمكن للأمانة إعداد وثيقة عمل حول السياسات والمبادرات المتعلقة بالملكية الفكرية اللازمة لتعزيز نقل التكنولوجيا. ويمكن مناقشة وثيقة العمل تلك بعد ذلك في دورة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية حتى تتمكن الدول الأعضاء من تحديد الخطوات المقبلة. والنقطة الرابعة هي الحاجة لتوضيحات بالمقصود من "قاعدة جديدة للتعاون في مجال نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية". فإن هذا المصطلح يُعد غامض للغاية وليس من الواضح ما يتضمنه. خامسا، إن هذا المشروع لم يتضمن أي نتائج عملية المنحى. في حين أنه يبدو أساسا جيدا لنهج طويل الأجل، لم يأخذ في الاعتبار الحاجة لاتخاذ خطوات ملموسة لبدء تنفيذ نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وبالتالي، لم يكن هناك اقتراحات عملية. النقطة السادسة هي أن هذا المشروع يحتاج إلى أن يبدأ باستعراض الكتابات فيما يتعلق بالعمل القائم والجهود المبذولة في مجال نقل التكنولوجيا، لا سيما من قبل وكالات الأمم المتحدة الأخرى. فإنه ينبغي أن ينظر في تاريخ تعددية الأطراف بشأن هذا الموضوع. كما يجب أن يكون هناك تحديد مسبق بقائمة المسائل التي سيتم تناولها. وأثار الوفد نقطة أخرى وهي أنه في حين اعتبار نقل التكنولوجيا، من حيث المبدأ، مندرجة في مجال براءات الاختراع، لا يجب إهمال مجال حقوق المؤلف والفنات الأخرى المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك المساهمة المقدمة من برامج الويبو ذات الصلة. النقطة الثامنة تتضمن قائمة من خمسة مقترحات التي يمكن إدراجها في هذا المشروع : (1) إنشاء قاعدة بيانات تستهدف على وجه التحديد البحث والتطوير وإمكانيات نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية؛ (2) البحث عن بدائل لتعزيز جهود البحث والتطوير ودعم الابتكار بغض النظر عن نظام براءات الاختراع القائم حاليا. وقد تم مناقشة تلك النقطة الأخيرة في اللجنة التابعة لمنظمة الصحة العالمية المعنية بحقوق الملكية الفكرية والابتكار والصحة العامة، ويمكن أن تستخدم كنموذج لعملية مماثلة من قبل الويبو، (3) ما هي النماذج الممكنة مفتوحة المصدر، وما كانت مساهمتهم في نقل التكنولوجيا، والتي من شأنها أن تذهب إلى قلب التوصية 36، (4) تحليلا لمدى تحقيق نقل التكنولوجيا في سياق اتفاق تريبس من أجل تحديد ما يمكن أن تقوم به الويبو في هذا الصدد. ويدخل في ذلك نقطة قد أثرت من قبل بعض الوفود فيما يتعلق بكيفية مواجهة البلدان النامية، بمساعدة الويبو، لمشكلة هجرة الأدمغة. وفيما يخص بعض الآليات المحددة للمشروع نفسه، مثل فترة التنفيذ، يبدو أن تسلسل الأحداث غير بديهي. وهناك حاجة لإجراء مشاورات إقليمية في بداية المشروع من أجل تحديد الاحتياجات بدلا من الاحتفاظ بها في نهاية المشروع. وأخيرا، كان للويبو اقتراحا بإنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وقد تم مناقشته في سياق البرنامج والميزانية للفترة 2010-2011. وأعرب الوفد عن رغبته في رؤية كيف يمكن أن ينسجم تلك الاقتراح مع المشروع المقترح.

156. وطلب وفد سويسرا بعض التوضيحات بشأن الكيفية التي ستمضي بها اللجنة، حيث أنه قد جرت هذا الصباح مناقشة مثيرة للاهتمام حول الوثيقة CDIP/4/7 حيث أعربت بعض الوفود عن موافقتها لاعتماد المشروع على النحو المقترح حاليا، وأنه يفهم الآن أن هناك بعض الوفود التي ترغب في النظر في المشروع على نحو أكثر عمقا. وقد فهم أيضا أنه سيتم تقديم اقتراحا جديدا، وربما، في ضوء الاجتماع المقبل، يمكن للوفود النظر في الاقتراح الجديد. وتفهم الوفد أن هذا المشروع المتضمن في CDIP/4/7 كان مرحلة أولى التي من شأنها أن تسمح للجنة بعد ذلك مواصلة العمل فيما يتعلق بالمقترحات الجديدة التي قدمت في ذلك اليوم. وقد وجد الوفد أنه من الصعب أن يفهم كيف سيتم تعديل المشروع خلال هذه الدورة وكيف سيتم دمج المقترحات الأخرى المقدمة. في تلك المرحلة، وجد الوفد أنه من الصعب أن يرد على ما تم طرحه وقبول التعديلات دون أن يكون لديه صورة أكثر وضوحا للموضوع برمته، وللمقترحات المطروحة على الطاولة. نظرا لأهمية هذه المسألة، رأى الوفد أنه من المهم أن يكون واضحا تماما بشأن ما كان يجري مناقشته حاليا.

157. وشكر الرئيس وفد سويسرا على بيانه. في الواقع، إن الوثيقة والقضايا المطروحة كانت ذات أهمية أساسية بالنسبة للدول الأعضاء. لذلك فإن اتخاذ أي قرار بشأن المشروع أو بشأن الموضوع محل النقاش يجب أن يكون نتيجة لتفكير عميق. فيجب أن يُدرس بعناية من قبل الدول الأعضاء. في البداية، جاءت بعض البيانات من مختلف الوفود داعمة لهذا المشروع، ثم أصبح واضحاً بعد ذلك أنه لا يمكن اعتماد الوثيقة بشكلها الحالي بسبب بعض التحفظات التي أبدتها بعض البلدان. لذلك ربما كان من الضروري التريث قليلاً، والتفكير في المشروع، ودراسته، وأخذ الوقت الكافي للنظر في كافة العناصر التي تتضمنها، وإعطاء الوفود الوقت الكافي لدراسة كافة مداخلات الوفود وفهمها حقاً. واقترح الرئيس أنه ربما يكون من المرغوب فيه أن نأخذ الوقت لدراسة الوثيقة بعمق. في الواقع، يمكن للوفود، خلال الفترة ما بين الدورة الرابعة والخامسة، دراسة الوثيقة. وأعرب الرئيس عن أمله أن تكون الأمانة قد أخذت بعين الاعتبار كافة التعليقات والملاحظات، وطلب من الوفود الرغبة في تقديم وثائق حول المشروع أن تقدمها في أقرب وقت ممكن. وسيكون من المستحسن أن تقوم الوفود بذلك الأمر خلال ذلك الأسبوع، فإذا لم يتسن ذلك، ترجو الأمانة أن يكون تقديم الوثائق فور انتهاء الدورة. وفي تلك المرحلة، في ضوء المقترحات والملاحظات الشفوية المقدمة من مختلف الوفود، رأى الرئيس أنه لا يمكن اعتماد الوثيقة كما هي خلال أسبوع، إلا أن تقدم الأمانة، بدعم من جميع الوفود، وثيقة مختلفة متضمنة كافة التعديلات التي أدخلت على المشروع. بطبيعة الحال، سيكون أمر جيد إذا تمكنت "البلدان متشابهة التفكير" من تقديم الوثيقة وإذا كان لدى الجميع الوقت الكافي لمراجعة المقترحات والموافقة عليها، ولكن لا يعتقد الرئيس أن يكون ذلك ممكناً خلال الأيام الثلاثة المتبقية. واقترح الرئيس طرح جانب واحد من الوثيقة في الوقت الحاضر ومناقشته بشكل أوسع.

158. وتساءل وفد سري لانكا عن سبب تحية هذا المشروع جانباً، حيث يتبقي ثلاثة أيام لمناقشة المشروع، وتحسينه، ودمج المقترحات المقدمة من "البلدان متشابهة التفكير". وتساءل عن سبب تأجيل النقاش إلى الدورة التالية في حين أن مواصلة المناقشة ستكون مفيدة. لم يكن الوفد حاضراً خلال المناقشة فتساءل عما إذا كانت بعض الوفود قد طلبت تأجيل المناقشة.

159. وأوضح الرئيس أنه لم يقرر أي شيء، وأن الأمر متروك للجنة لاتخاذ القرارات. كانت الوثيقة معروضة على الوفود، وكانت هناك بيانات مختلفة من مختلف الوفود والتي تطلبت بعض التفكير، وكان من المهم فهم الأسباب التي تقف وراء تلك البيانات. كما ذكر أنفاً، سيكون من المستحسن إذا تمكنت الدول الأعضاء التي اقترحت تعديلات شتى لهذا المشروع من تقديمها إلى الأمانة وأن تقوم الأمانة بدورها بتقديم شيء إلى اللجنة متضمن كافة هذه التغييرات بحلول نهاية الأسبوع. وإن لم يكن، فيري الرئيس أنه من الهام حقاً التفكير في هذا المشروع وإعطائه مزيداً من البحث.

160. وقدم وفد البرازيل شكره للأمانة على جهودها في تجميع هذا المشروع، الذي يعد مشروع رئيسي. واعتبر الوفد، مثل غيره من الوفود "متشابهة التفكير"، أن هذا المشروع مهم للغاية حيث عقدوا اجتماع لمدة شهر من أجل تحديد السبل التي يمكن بها تحسين المشروع. كما تم الاتفاق عليه، سوف تبدأ برامج العمل مع المشروع الذي تطرحه الأمانة والتي من شأنها أن تكون أساساً للمناقشات في اللجنة. وستشمل تلك المناقشات كيفية فهم الدول الأعضاء للتوصيات، إذا رأت أن المشروع قد تناول التوصيات بصورة وافية وستقدم الدول الأعضاء تعليقات واقتراحات بشأن أنشطة أخرى التي يمكن أن تضاف بهدف إثراء النص. وسوف تناقش الدورة التالية نسخة معدلة من المشروع، مثلما حدث مع اثنين من المشروعات التي تمت الموافقة عليها بالفعل، الذي سبق مناقشته في الدورة الثالثة. في هذا الصدد، سيكون الإجراء المتبع للمشروع المتعلق بنقل التكنولوجيا على النحو المعتاد. لم يكن ذلك من الشاذ، لا سيما بالنظر إلى أهمية هذا المشروع موضع البحث، وهذا هو السبب في أن تقدم الوفود نص مكتوب، لأنه كان من الهام للغاية حيث اعتقدوا أن الأمانة سوف تجده من المفيد من أجل الفهم الكامل لكافة التعليقات المثارة.

161. وشكر الرئيس وفد البرازيل، وطلب توضيحا بشأن ما إذا كان اقتراحه هو أن تقدم الأمانة مشروع معدل استنادا إلى ما قيل في هذه القاعة وأن تنظر اللجنة هذا المشروع المعدل لاعتماده في دورتها الخامسة.

162. ورغب وفد تونس في تقديم نقطة نظام فيما يتعلق بالمناقشات حول تلك الوثيقة. وأقر الوفد بأن من المهم القيام بتحسين الوثائق وأنه يمكن أن يكون هناك مزيد من التحسين دائما على الوثائق. ومع ذلك، فإنه من المهم أيضا البدء في العملية، حيث يجري تشغيل المشروع ومن ثم العمل على إدخال تحسينات فور تنفيذه. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء وضع سابقة لتلك الوثيقة للاستمرار دائما في مواصلة تحسينه، وقد تنشأ المخاطر عندما تقرر الدورة الخامسة للجنة الاستمرار في تحسين هذه الوثيقة في دورة أخرى. لذا اقترح الوفد أن تجلس الوفود على طاولة المفاوضات في الأيام الثلاثة المتبقية مع الأمانة وأولئك الذين اقترحوا الوثيقة من أجل التوصل إلى حل وسط. إذا كان من الممكن القيام بذلك بنهاية الأسبوع، فيمكن الموافقة على الوثيقة بالإجماع بغية المضي قدما وتنفيذ المشروع. فإنه سيكون من الممكن عندئذ ترك القضايا السياسية أو غيرها من المسائل التي تتطلب مزيدا من التفكير لموعد لاحق وتدع الدول للتعبير عن آرائهم في الدورة الخامسة. إذا كان لدى أي من الوفود تعليقات أو ملاحظات أو توصيات بعد ذلك فيمكنهم إرسالها إلى الأمانة، وإعطاء الأمانة الوقت للتحضير للدورة الخامسة. في تلك المرحلة، يكون الوقت قد حان للمضي قدما بحيث يمكن أن يبدأ التنفيذ.

163. وأشار وفد المغرب إلى أهمية مسألة نقل التكنولوجيا بالنسبة للبلدان النامية، وسلط الضوء على حقيقة أن جميع الوفود قد اتفقت على هذه النقطة. وأشار الوفد إلى مضي الكثير من الوقت لتحضير التوصيات الخمس والأربعين، وكان من المهم التأكد من أن جميعها يتم تنفيذها في أقرب وقت ممكن. واتفق الوفد مع المقترحات وأشار إلى أن البعض منها كانت واضحة، مثل دراسة تأثير الملكية الفكرية على نقل التكنولوجيا. وذكر الوفد أن هذا المشروع قد تم تقديمه إلى الدورة الثالثة للجنة، فضلا عن تخصيص الميزانية اللازمة وأمل أن يتم تنفيذه المشروع بدأ من 1 يناير 2010. واقترح الوفد لذلك على الرئيس أن يتم دمج كافة الاقتراحات التي يمكن أن تدرج حيث يتسنى اعتماد المشروع مع ترك الباب مفتوحا لأية مقترحات أخرى للدورة المقبلة.

164. وبعد أن استمع إلى مختلف الاقتراحات بشأن الكيفية التي ستمضي بها اللجنة في هذه التعديلات والمناقشات حول الوثيقة، أشار وفد سويسرا إلى أن لديه بعض المشاكل مع الطريقة المقترحة للمضي قدما. وقال الوفد أنه لا يعتقد أن من الممكن للمفاوضات أن تجري بين الوفود التي اقترحت التعديلات للأمانة وأعرب عن اعتقاده أن النقاش يجب أن يكون بين الدول الأعضاء، وأن مناقشة التعديلات التي أدخلت على المشروع يمكن مناقشتها من قبل الدول الأعضاء. وتقوم الأمانة عندئذ بتعديل الوثيقة على أساس تلك المناقشات، وليس على أساس مقترحات أحادية الجانب والتي هي نوع من التجميع، الأمر الذي سيجعل هناك خلط وسيكون من الصعب المضي قدما في هذه الوثيقة. فكان من المهم اتخاذ قرار بشأن الإطار العام للمشروع ومن ثم إجراء تعديلات في وقت لاحق. نظرا للكلم الهائل من المعلومات التي وردت في ذلك اليوم، الأمر الذي حال دون تمكن الوفد من دراستها بأكثر عمقا، وجد الوفد أنه من الصعب أن يلتزم بمراجعة المشروع في ذلك الوقت، وأنه يفضل الحصول على المعلومات في شكل مكتوب وبعد ذلك يعيد قراءة وثيقة المشروع مع المقترحات المكتوبة. هذا هو الأساس للبحث في كيفية تعديل المشروع واستكشاف كيفية المضي قدما على أساس الاقتراحات التي قدمت خلال الاجتماع. لذلك، وجد الوفد أنه من الصعب أن يُطلب من الأمانة تعديل الوثيقة دون اتخاذ قرارا بشأن التعديلات التي يتعين الاضطلاع بها.

165. وقال الرئيس أن مقترحات التعديلات والاقتراحات قد تم تقديمها من قبل بعض الوفود خلال هذا الاجتماع وكان الجميع يسمعها. فلم ير الرئيس أيا من الوفود قد أعربت عن تحفظات أو أبدت اعتراضات على الأفكار التي عرضت داخل القاعة. وهذا هو السبب، نظرا لأنه لم يكن لدى أي من البلدان اعتراض على المقترحات المقدمة، أن تدرس الأمانة الاقتراحات وأشار الرئيس إلى أن ما من شيء بالطبع غير قابل للتغيير، ولم يتم الاتفاق على شيء بعد. فإذا كانت هناك اعتراضات أو تحفظات من بعض

الدول فيما يتعلق بالمقترحات التي قدمت من مختلف البلدان، ينبغي لها أن تشير إلى ذلك. فإن الغرض من النقاش هو تمكين الوفود من إثارة أي مشاغل قبل اعتماد أي شيء وقبل دمج المقترحات أو التعديلات في المشروع، وإن كل العمل الذي يتعين القيام به سوف يتم من خلال الدول الأعضاء قبل تقديمه إلى الأمانة لإدراجه في المشروع. واتفق الرئيس تماما مع الوفود على هذا الأمر، ولكن حيث لم يكن هناك أية اعتراضات حقيقية على المقترحات المقدمة فيعتقد أن الأمانة يمكن أن تمضي في عملها ولكن لم يتم وضع شيئا في صورته النهائية، ولم يتم البت بعد في كيفية المضي قدما في هذه المسألة.

166. ولم يرغب وفد جنوب أفريقيا في الدخول في مناقشة موضوعية بشأن الإجراء، الذي سبق وأن تم مناقشته في الدورة السابقة للجنة، عند اتخاذ قرار بشأن كيفية المضي قدما في المشروعات المتخصصة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى المبادئ الثلاثة التي تم الاتفاق عليها في الدورة السابقة والتي اتبعتها الوفد وغيره من "البلدان متشابهة التفكير" خلال المناقشة. فقد قدمت "البلدان متشابهة التفكير" بعض التعليقات التي من شأنها تعزيز المشروع الذي قدمته الأمانة. وكان الغرض من المقترحات هي تقديم معلومات إضافية للتأكد من أن هذا المشروع يغطي احتياجات البلدان النامية. وأعرب الوفد عن بالغ قلقه عندما سمع تعليقات من الحاضرين حول الحاجة للموافقة على المشروع لأنه كان بالفعل في التداول منذ الدورة السابقة. وذكر الوفد أنه لم يتم مناقشة هذا المشروع من قبل، وأن هذه هي المرة الأولى التي يجري فيها مناقشته. إنه مشروع هام للغاية وتريد الوفود التأكد من أنه عندما يتم تنفيذه سوف يُنفذ بالطريقة المناسبة. إنه لا علاقة له بعدم الرغبة في بدأ التنفيذ على الفور. إذا أمكن الأمر، لقام الوفد بتشجيع ذلك. ومع ذلك، كان الوفد يتابع ما تم الاتفاق عليه في الدورة السابقة، وكان يحاول أن يوافي الأمانة بردود إيجابية فيما يخص الوثيقة من حيث توفير إضافات من شأنها تعزيزه. وقد التمس بعض الوفود أيضا توضيحا وبالطبع إذا كان لدى الوفود مزيد من الأسئلة فليدبرهم الحرية في السؤال. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه يمكن التوصل إلى اتفاق حول الكيفية التي يمكن بها للأمانة مراجعة وتحديث الوثيقة بحلول نهاية الدورة حيث توافق عليه الدورة القادمة دون مناقشات مطولة. وبناء عليه، ود الوفد أن يوضح مرة أخرى، كما حدث من قبل مع وفد البرازيل، أن "البلدان متشابهة التفكير" قد طلبت من أحد الوفود أن يتحدث نيابة عنها لتجنب مناقشة مطولة حول هذه المسألة. وفي الختام، إن عملية النقاش هذه والطريقة التي تناول بها الوفد المشروع جاءت تمشيا مع ما تم الاتفاق عليه في الدورة السابقة للجنة. لو لم يكن ذلك الأمر واضحا بالنسبة للوفود الأخرى، فإنه من المهم تأكيده مجددا، حتى تمضي المناقشات على هذا النحو على مدى الأيام الثلاثة التالية من دون الحاجة إلى هذا النوع من النقاش مرارا وتكرارا.

167. وأشار وفد نيجيريا إلى أن مجموعة "البلدان متشابهة التفكير" لها كل الحق في تقديم مقترحات ولها كل الحق في طلب تأجيل القرار حتى الدورة الخامسة. فليس لدى الوفد أي مشكلة على الإطلاق مع المقترحات المقدمة لأنه يرى في بعض منها مسائل ذات أهمية بالغة وذات قيمة كبيرة بالنسبة لهم. ومع ذلك، فإن مشكلة الوفد تتعلق باستراتيجية عدم المضي في شيء وتأجيل كل شيء حتى الدورة الخامسة، لأن تلك كانت أيضا الاستراتيجية التي تم اعتمادها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، ولم يتم التوصل إلى اتفاقية على مدى 12 عاما. فقد حالت دون البعد السياسي للمناقشات وباتت فرص التوصل إلى اتفاق ضئيلة جدا. وحتى في اللجنة الجديدة التي كان من المرجح إنشاؤها في اتفاقية تغير المناخ، فكان من المرجح أيضا أنه بعد عدة سنوات لن يكون هناك أي نتيجة مرة أخرى. هذا هو ما كان يحاول الوفد تجنبه في اللجنة، وهو تأجيل اتخاذ القرار إلى أجل غير مسمى. ويمكن تجنب ذلك من خلال الاستمرار في القيام بكل ما هو ممكن للتوصل إلى اتفاق مع وجود نص في القرار يقضي بتناول المقترحات في الدورة الخامسة، ويصبح النص جزءا من هذا القرار. ولكن إذا تم تأجيل كل شيء، فسوف يحول ذلك دون البعد السياسي للمفاوضات ويصعب بعد ذلك التنبؤ بما سيحدث. ومن المرجح عدم التوصل إلى أي استنتاج في الدورة الخامسة وسوف تؤجل تلك المسألة مرة أخرى إلى أجل غير مسمى. وشدد الوفد على أن الجوهر كان مفيد للغاية ولكن الاستراتيجية كانت خاطئة. لذلك ما يمكن عمله لحل هذه المشكلة هو قبول الاقتراحات التي قدمت، والتي كانت جيدة جدا

وأن تعمل اللجنة على تلك المقترحات. ومع ذلك، في هذه الأثناء، يمكن للوفود أن ترى ما يمكن الاتفاق عليه من الوثيقة المعروضة عليهم. فإذا كانت هناك أشياء لا بد من تعديلها فيمكن تعديلها وإذا كانت هناك أشياء غير متماشية، فيمكن إزالتها، مع حفظ تلك التي تعتقد الوفود أنها هامة. بينما يمكن للأمانة أن تعمل على أجزاء الوثيقة التي تم الاتفاق عليها، تواصل الوفود العمل على المقترحات المقدمة من قبل "البلدان متشابهة التفكير" بغية التوصل إلى استنتاج بحلول الدورة الخامسة.

168. ورغب وفد كندا في تأييد البيان الذي أدلت به سويسرا، قائلًا أنه في حين كانت هناك اقتراحات صباح ذلك اليوم لإضافة بعض العناصر إلى المشروع الوارد في الوثيقة CDIP/4/7، فإن الانطباع من المناقشة هو أن "البلدان متشابهة التفكير" كانت في طريقها لتقديم مقترحات جديدة كتابية حتى يتسنى للدول الأعضاء النظر فيها. ولا ينبغي تفسير عدم وجود أي صوت للمعارضة في الغرفة على أنه اتفاق بالإجماع بشأن تلك المقترحات. فيجب أن يتخذ كل وفد من الوفود الوقت المناسب لفهمها بشكل واضح، ولقراءتها بدقة، ثم إعادتها إلى المسؤولين في عواصمهم، بحيث يمكن الحصول على التعليقات من خبراء حول هذا الموضوع. إن النهج الذي اقترحه نيجيريا من شأنه أن يكون مقبولًا للوفد. وبعبارة أخرى، يمكن اعتماد الوثيقة كما كانت عليه ومن ثم النظر في ورقة غير رسمية بمقترحات جديدة. واعتقد الوفد أنه من المهم أن يكون تنفيذ التوصيات على نحو فعال وبطريقة سريعة ولا يريد أن تحول اللجنة مرة أخرى دون تلك العملية بدون مبرر.

169. وأيد وفد البرازيل ما قاله وفد سويسرا باسم المجموعة باء، بأنه سيكون من الجيد أن نرى كافة التعليقات والاقتراحات مقدمة بصورة نص حتى يمكن تقييمها والموافقة عليها في الدورة القادمة.

170. وتساءل الرئيس عما إذا كان فهمه صحيحًا أن البرازيل قد اتفقت مع سويسرا بأن تُقدم التعليقات بشكل كتابي حتى تتمكن الوفود من مناقشتها. واعتقد الرئيس أن طلب المجموعة باء هو تقديم اقتراح وفود "البلدان متشابهة التفكير" بشكل مكتوب وليست التعليقات نفسها. وطلب الرئيس توضيح عما إذا كان فهمه صحيح. وقد أشار الرئيس إلى أن فهمه يبدو صحيح.

171. وأشار وفد السنغال أنه فيما يتعلق بمسألة ما إذا كانت المقترحات التي تم طرحها من قبل وفد مصر جاءت متمشيا مع المبادئ التي ينبغي أن تحكم المناقشات، وكان الجواب بالإيجاب بوضوح. هذا هو السبب في أن الوفد قد ذكر في بيانه العام أنه ينبغي التذكير بتلك المبادئ. لأنه كان هناك احتمال قوي بتجاهل المبادئ التي وضعتها اللجنة. وفقا للوفد، إن المقترحات المقدمة لم تأت من سطح المشكلة، بل جاءت من الجوهر نفسه، وذلك هو السبب في تفهم الوفد التام لردود أفعال من بعض الوفود التي قالت أنه سيكون من الصعب بالنسبة لهم أن يكون لديهم موقف واضح وفوري فيما يتعلق بالمقترحات، نظرا لتعقيد هذه المسألة. وذكر الوفد بأن هذه المسألة كانت على طاولة المفاوضات لنحو 50 عاما. ففي السبعينات، قيل الكثير بشأن هذا الموضوع وكان هناك كما هائلا من الكتابات، ولكن فيما يتعلق بتنفيذ فعال ولملموس، كان من الصعب جدا تحديد حالات كثيرة للنقل الفعلي للتكنولوجيا. وأشار الوفد أن الوقت قد حان للوفود لترجمة أقوالها إلى أفعال. فإن المقترحات التي قدمت للتو كان لها الفضل في اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لضمان تحقيق نتائج ملموسة وصالحة. وأشار الوفد إلى أهداف المشروع التي تتضمن تحديد العقبات التي تحول دون نقل التكنولوجيا، والتي تمثل جانبا هام للغاية يجب تناوله من أجل تحقيق نتائج ملموسة. وبالتالي، كان من المهم، في ضوء الهدف من هذا المشروع، تضمين المقترحات المقدمة لإضافة قيمة كبيرة لهذا المشروع. فإذا كان للجنة أن تضي قدما كما أشار وفد جنوب أفريقيا فسيكون من الممكن إيجاد سبيلا للخروج من هذه المشكلة. ولكن، إذا أبقّت اللجنة على إطالة الأمر، قد تجد نفسها متخلفة عن الركب. وفقا للوفد، إن المسألة تُعد فنية للغاية ولدى الأمانة كافة الخبراء التي تحتاجها وفي الوقت المحدد يمكن أن تأتي بالمقترحات التي يمكن دمجها في الوثيقة المطروحة على الطاولة. ويمكنها بالفعل دراسة المقترحات لمعرفة أي مجموعة منها يمكن أن تتماشى مع الأخرى ومن ثم الخروج باقتراح إلى اللجنة. فإنها لا تبدو مسألة معقدة.

172. وأوضح الرئيس أنه خلال فترة استراحة القهوة الطويلة تم تبادل وجهات النظر بين عدد قليل من الوفود بشأن المشروع قيد النظر. وأمل الرئيس في أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية المضي قدما بالمشروع. وسوف يعطي الكلمة لمصر، على أن تليها سويسرا، وبعد ذلك سوف يحاول أن يقدم ملخصا لتصوره للعمل المستقبلي الخاص بتلك الوثيقة.

173. وأشار وفد مصر أن هناك على ما يبدو سوء فهم في هذه العملية، التي أدت إلى مناقشة طويلة حول الإجراء. وتطلع إلى ملخص الرئيس للتغلب على هذه المسألة، وشكر الوفد عدد من الوفود لهجهم البناء. وأعرب عن رغبته في تذكير اللجنة بأنه في الواقع كان المكتب الدولي للويو حكما جدا في الوثيقة التي قدمها إلى اللجنة في دورتها الثالثة. وأشارت الوثيقة CDIP/3/INF/1، التي تضمنت اقتراحا للنهج الخاص بالمشروعات المتخصصة، إلى مزايا النهج الجديد المقترح لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وتنبأت بحكمة أن إحدي المساوي هي احتمال الخلط. قامت اللجنة، في دورتها الأخيرة، بمناقشة مستفيضة حول هذا النهج والذي ورد في مشروع التقرير الذي اعتمد للتو، وتحديدًا في الفقرات من 212 إلى 270. وخلال تلك المناقشات المتعلقة بالمنهجية، اقترح السفير تريفور كلارك القواعد الذهبية الثلاث. وأعرب الوفد عن رغبته في قراءة القواعد الذهبية الثلاث والتي كانت هي ما جرى بالضبط خلال المناقشات التي جرت في وقت سابق من ذلك اليوم. ويأتي نص القواعد التي تمت الموافقة عليها بتوافق الآراء وأدرجت في الفقرة 8 من الموجز الذي أعده الرئيس، كما يلي: "بموجب البند 7 من جدول الأعمال، وافقت اللجنة على المضي قدما على أساس المبادئ التوجيهية التالية: 1. تناقش كل توصية أولا من أجل الاتفاق على أنشطة للتنفيذ. 2. تدرج التوصيات التي تتناول أنشطة متشابهة أو متطابقة تحت موضوع واحد كلما أمكن؛ 3. يتم التنفيذ في شكل مشروعات وأنشطة أخرى، كلما كان مناسبًا، على أن تؤخذ في الاعتبار إمكانية اقتراح أنشطة إضافية". ورأى الوفد أن ذلك الأمر يعد غاية في الوضوح. كانت تلك هي القواعد الذهبية الثلاث لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، ونظرا لأنها كانت أول مرة يتم طرح مشروع متعلق بنقل التكنولوجيا على اللجنة، فقد شرع الوفد في تطبيق القاعدة رقم 1. وقال: ربما يكون الخلط سببه أن القواعد لم تكن حاضرة في أذهان الوفود. إنها بالتأكيد تستغرق وقتًا ولكن المناقشات العامة التي جرت في ذلك اليوم كانت مفيدة لأنها قد أثارت بعض المخاوف الهامة ووضعت بعض المعالم الهامة التي قد تحتاج إلى أن تؤخذ في الحسبان خلال المناقشات الخاصة بهذا المشروع. واختتم الوفد قائلًا أنه من الهام استمرار اتباع القواعد الذهبية الثلاث في الدورة الخامسة، وألا تسهي اللجنة عن تلك القواعد لأنه ليس هناك حاجة إلى إعادة اختراع شيء وهناك منهجية متفق عليها.

174. وشكر الرئيس وفد مصر لتذكير اللجنة بتلك القواعد الذهبية الثلاث المتعلقة بكيفية المضي قدما بالمناقشات فيما يخص مختلف المشروعات. وفي واقع الأمر، أشار الرئيس أنه كان يرغب في إثارة هذه المسألة في إطار بند جدول الأعمال بشأن "العمل المقبل".

175. وأقر وفد سويسرا بأنه قد جرى مناقشات مثمرة خلال استراحة القهوة في محاولة للتوصل إلى تفاهم متبادل فيما يتعلق بكيفية مناقشة المشروعات المتخصصة، وكيفية المضي قدما بهذا المشروع بالتحديد. وتقدم الوفد بالشكر إلى وفد مصر لتلك التعليقات التي كانت في إطار القواعد التي تحكم عمل اللجنة. وأعرب الوفد أيضا عن رغبته في توضيح بعض النقاط المتعلقة بالمداخلات التي قدمتها في وقت سابق، وأشار إلى أنه فهم أن المشروعات المتخصصة التي أعدتها الأمانة كانت في حقيقة الأمر مقترحات للعمل وتشكل أساسا للمناقشات من جانب الدول الأعضاء. ويمكن للدول الأعضاء أن تستخدمها لإبداء تعليقاتهم وإذا وجدوا أن بعض الأمور لم تكن واضحة أو أنهم يرغبون في تعزيز بعض الجوانب من تلك المشروعات، ف لديهم الحق في القيام بذلك. كما كان من الواضح أيضا للوفد أن جميع الوفود كانت لديها الحرية لتتقدم ما تراه مناسبًا، فكانت لديها الحرية أيضا لمناقشة المشروعات. وأعرب الوفد أيضا عن رغبته في التأكد من أنه قد سنحت الفرصة للوفود، مثل الدول الأعضاء في اللجنة، للتعليق على مقترحات التعديل أو التغيير بحيث يمكن اعتماد المشروع أو تعديله جوهريا. وكان أحد الشواغل أن المقترحات المقدمة، على

عكس ما حدث في الماضي، كانت متخصصة للغاية ولم تتمكن الوفود من رؤيتها كتنابا ولم يكن لديها الوقت الكافي لدراستها. ولهذا السبب وجد الوفد صعوبة في الموافقة على التعديلات المقترحة. وبالتالي، ود الوفد أن يشير إلى أنه يرغب حقا في المضي قدما بالمشروع المبين في CDIP/4/7 ولكن يبدو أنه لم يكن الجميع مستعد للموافقة عليه. وأشار الوفد أيضا إلى أنه من المهم بالنسبة له أن تظل المفاوضات بين الدول الأعضاء وليس بين الدول الأعضاء والأمانة. فإن الأمانة موجودة لمساعدة اللجنة عن طريق تقديم وثائق العمل الأساسية، وشرح المحاور الرئيسية التي تعمل اللجنة في إطارها للوفود حتى يتسنى للجنة المضي قدما في المناقشات المتعلقة بالوثائق.

176. وانضم وفد السلفادور لكل من نيجيريا وكندا في القول إنه إذا لم تكن هناك مقترحات مكتوبة تجري على أساسها المناقشات، فمن الأفضل الموافقة على وثيقة مشروع صيغة المشروع الذي كان معروضا على اللجنة. لقد تألفت اللجنة بغية تطوير الملكية الفكرية في البلدان، وكانت هناك أفكار جيدة مطروحة على طاولة المفاوضات، ولم تكن الدول قادرة على التحرك إلى الأمام في حال عدم اتخاذ قرار بعد. ففي الاجتماع التالي للجنة، كان من المهم أن تكون المقترحات مكتوبة وتجري التعديلات على أساس التعليقات المقدمة من الدول الأعضاء. واقترح الوفد أن تكون جميع المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء التي أخذت الكلمة مدخلات جديدة للمشروع التي يجري مناقشتها، وأن تقوم الأمانة بدورها بحيث بحلول موعد الاجتماع المقبل للجنة تكون في وضع يمكنها من المضي قدما دون الحاجة إلى إجراء مزيد من المناقشات.

177. وقال الرئيس إنه، خلال فترة الاستراحة، قد أجرى مناقشات صريحة مع الوفود والمسقين حيث توصلوا إلى طريقا للمضي قدما بالوثيقة. وشكر الرئيس الوفود على تعاونها في هذا الصدد وشرح رؤيته لعمل اللجنة على تلك الوثيقة الذي يتحرك إلى الأمام. أولا، لن يجري أية تعديلات على الوثيقة CDIP/4/7 الوثيقة. وثانيا، سوف يُطلب من الأمانة تقديم تقرير، وليس ملخصا، ولكن محضر حرفي للمناقشات التي دارت حول تلك الوثيقة في أقرب وقت ممكن. ثالثا، سوف يُطلب من "البلدان متشابهة التفكير" تقديم وثيقة رسمية بالتعليقات التي أدلوا بها فيما يتعلق بهذا المشروع. وسوف يتم إرسال هذه الوثيقة بشكل مكتوب للويو للتوزيع والنشر في أقرب وقت ممكن. عندئذ، سيكون لدى الدول الأعضاء إمكانية للرد على الوثيقة التي تقدمت بها الأمانة والوثيقة المقدمة من "البلدان متشابهة التفكير" وتقوم بتقديم مساهماتها لهاتين الوثيقتين. رابعا، تعمل الأمانة بالتعاون مع "البلدان متشابهة التفكير" في محاولة لتغيير الوثيقة CDIP/4/7 استنادا إلى التعليقات. وإن الوثيقة الجديدة ستكون ورقة غير رسمية من جانب "البلدان متشابهة التفكير" بدعم من الأمانة إذا كانت الأمانة على استعداد حقا لدعم "الدول متشابهة التفكير" في هذا المسعى الذي يعتقد أنها كانت بالفعل على استعداد. وسيتم تحضير كافة تلك الوثائق والأنشطة في أسرع وقت ممكن ومن ثم مراجعتهم في الدورة الخامسة. وبذلك يصبح عمل تقاعلي تقوم به الوفود والأمانة بهدف إعداد الوثائق للدورة الخامسة وبالتالي، تكون الوفود قد حققت قفزة كبيرة إلى الأمام، حيث يتم جمع التعليقات والردود من كافة الأطراف. وبهذا يكون قد تم إعداد الوثائق للدورة الخامسة، وأعرب الرئيس عن أمله أن تتمكن اللجنة المقبلة من تبني المشروع. وكانت تلك هي الطريقة التي تفهم بها العملية بعد مناقشات مع عدد قليل من الوفود.

178. وشكر وفد سويسرا الرئيس على هذا الاقتراح، الذي أخذ في الاعتبار المناقشات التي جرت وراء الكواليس. نقطة أخيرة، أراد الوفد التأكد منها هي أن "الوثيقة غير الرسمية" التي سيتم إعدادها من شأنها أيضا أن تأخذ بعين الاعتبار التعليقات المقدمة من الدول الأعضاء الأخرى استنادا إلى الوثيقة المقدمة من "البلدان متشابهة التفكير" التي سيتم تعميمها مسبقا. وبعبارة أخرى، فإن الورقة غير الرسمية ستأخذ في الاعتبار جميع التعليقات.

179. وأكد الرئيس أنه سوف يتم إعداد الورقة غير الرسمية بهدف إدراج التعليقات والملاحظات التي أبدتها جميع الوفود.

180. وأخذ المدير العام للويو الكلمة لتوضيح مهمة الأمانة المتعلقة بتلك النقطة الأخيرة. واستفسر عما إذا كان سيتم تحضير الورقة غير الرسمية من قبل مجموعة "البلدان متشابهة التفكير" أو من جانب الأمانة على أساس المقترحات المقدمة من قبل "البلدان ذات التفكير المائل" فضلا عن الملاحظات التي قدمتها وفود أخرى بشأن هذه المقترحات. وسأل المدير العام عما إذا كان فهمه صحيحا أنه كان هذا الأخير، أي أن الأمانة ستقوم بإعداد الورقة غير الرسمية.

181. وأكد الرئيس واعتذر عما إذا كانت هذه العملية غير واضحة. وكان رده على سويسرا هو أن تقوم الأمانة بإعداد الورقة غير الرسمية استنادا إلى التعليقات المقدمة من "البلدان متشابهة التفكير"، واستنادا إلى ردود لاحقة من الوفود الأخرى. لذلك ستكون وثيقة من شأنها أن تشمل جميع المواقف والردود من الدول الأعضاء كافة.

182. وأشار وفد نيجيريا أنه لم يكن يذهب لمناقشة الاقتراح المطروح. وأعرب عن رغبته في اقتراح تعديل النظام الخاص بالأنشطة في الصفحة 2 من وثيقة المشروع، حتى يتسنى عقد اجتماع على مستوى الخبراء رفيعي المستوى في نهاية هذه العملية، حيث أنه سيكون من الأصوب أن يعقد الاجتماع بعد إجراء المشاورات والأنشطة الأخرى.

183. وطلب وفد أنغولا أن تقدم الوثيقة غير الرسمية بشهر واحد قبل انعقاد الدورة المقبلة للجنة لإعطاء الوفود الوقت المناسب لدراستها. النقطة الأخرى التي يرغب الوفد في إثارتها تتعلق بتوقيت بدأ التنفيذ. فيشير جدول الأنشطة إلى أن التنفيذ سيبدأ في شهر يناير عام 2010، واستفسر الوفد أنه في حال اعتماد الوثيقة في أبريل، فيعني ذلك أن التنفيذ لن يبدأ إلا في أبريل.

184. وأشارت الأمانة إلى سؤالين من أنغولا. إحداها يتعلق بموعد البدء في تنفيذ المشروع. فإن فهم الأمانة بشأن هذه المسألة هو أن التنفيذ سيبدأ في اليوم الذي تتم فيه الموافقة على المشروع. وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، كانت قد سألت الأمانة "البلدان متشابهة التفكير" عن موعد تقديم هذه المقترحات. عند انتهاء الاجتماع سيكون في الأسبوع الثالث من نوفمبر وسوف تحتاج الأمانة ما لا يقل عن 15 يوما لإعداد محضر حرفي. في واقع الأمر، تعترم الأمانة إنجاز التقرير بحلول الأسبوع الثالث من ديسمبر وسيكون من السهل للغاية بعد ذلك استخراج محضر حرفي منه. وسوف تقوم الأمانة بنشر التقرير مع الاقتراح الأصلي المكتوب، إذا كان مفهوما بشكل صحيح من وفد مصر، بحلول 15 ديسمبر 2009. ومن ثم يترك 15 يوما من فبراير لتلقي التعليقات؛ بعد ذلك تقوم الأمانة بتجميع هذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة الخامسة بقدر المستطاع.

185. وتفهّم المدير العام للويو أن الجدول الزمني سيكون على النحو التالي، والذي يعكس ما يمكن للأمانة أن تلزم نفسها به. بحلول نهاية شهر ديسمبر، سوف يتم توزيع وثيقتين، وهما تقرير عن جزء من الجلسة الذي يتعلق بتلك المسألة، بشكل حرفي، مع الاقتراح الذي تقدمت به "البلدان متشابهة التفكير". بعد ذلك، اقترح أن يعطى للدول الأعضاء فترة شهر يناير لوضع ملاحظاتها وتعليقاتها على هاتين الوثيقتين. وهذا يعني أنه بحلول نهاية يناير، سيتم تلقي التعليقات من أي دولة من الدول الأعضاء الراغبة في إبداء ملاحظات. ثم سيكون هناك ثلاث مجموعات من المواد التي من شأنها أن تكون أساسا للأمانة لتكون في وضع يسمح لها لمحاولة القيام بما هو مستحيل، أي صياغة مشروع اقتراح الذي يستوعب كافة تلك المجموعات من التعليقات والملاحظات والوثائق، وجعله متاح بحلول نهاية شهر فبراير. حيث كان من المقرر انعقاد الدورة القادمة في أبريل، والذي من شأنه أن يوفر ما يقرب من ستة أسابيع للوفود للنظر في اقتراح المشروع الجديد.

186. وأعرب الرئيس عن شكره للمدير العام على الدقة والمساعدة الأمانة وجهودها المبذولة لتسهيل عمل اللجنة.

187. وأشار وفد مصر إلى تأييده الكامل للجدول الزمني ويعتقد في واقع الأمر أنها لم تكن مهمة مستحيلة. وأعرب الوفد عن رغبته في الحصول على إيضاحات فيما يتعلق بالورقة غير الرسمية، وتساءل عما إذا كان سيتم تقديمها كوثيقة للدورة الخامسة.

188. وأكد الرئيس أن هذا هو ما كان يعنيه عندما قال أنه سيتم بحث كافة الوثائق في الدورة الخامسة، وأن الورقة غير الرسمية من شأنها أن تكون وثيقة مقدمة للدورة الخامسة.

189. وأيد وفد إسبانيا تماما على الجدول الزمني المقترح، واقترض أن عندما عممت الأمانة وثائق مختلفة يجب أن يتم تعميمها بجميع اللغات. وطلب الوفد تأكيد على هذه المسألة.

190. وأكد المدير العام لليوبو أن هذا هو الحال، وأشار إلى أن قدرة الأمانة للقيام بذلك متوقعة على تقديم مختلف العناصر من قبل الوفود في الوقت المناسب. وأكد المدير العام للوفود أن الأمانة ستعمل بأكبر قدر ممكن من السرعة لضمان توافر الترجمة في أقرب وقت ممكن.